اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	١٠٠٠
الخيار	١٠٠٠
الباذنجان	١٢٥٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
قرنابيط	١٥٠٠
اللهانة	١٢٥٠
الشلغم	٥٠٠
الشوندر	٥٠٠
الخس	١٥٠٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	١٢٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

الطريق إلى تأهيل الاقتصاد العراقي

الدكتور خليل شمة

> يبقى رفع الحيف الاقتصادي- الاجتماعي الذي لحق بالمواطن طوال عقود من النظام الشمولي ، وما يلحق به حاليا جراء تدمير وهشاشة الاصلاح الاقتصادي منذ السقوط ، ، يبقى من اولويات الحكومة الحالية. أن السبيل الى رفع معدلات النمو ، وسد حاجات المواطن والرفع من رفاهيته ، يحتم التخلي التام عن كل السياسات الاقتصادية البالية المهجنة والمؤدلجة ، التي ادت الى التخبط واللبس التنظيري في اختيار "الموديل" الاقتصادي منذ عام ١٩٥٨ ولغاية رحيل الديكتاتورية واستثمارها لما سبق دون تغيير في المعالم.

أن هذه السياسات التي ساعدت طوال عقود على انهيار المفاصل الاقتصادية، واتساع الهوة بين القطاعات الانتاجية والخدمية على حد سواء، وتدني معدلات النمو قياسا الى الايرادات الضخمة التي تم اهدارها بصورة عبثية، تحتم ايضا العمل على خلق رؤية عصرية للبناء التنموي من خلال اعادة هيكلية الاقتصاد الوطني على صعيد الوزارات المعنية، ودعم عملية الاصلاح الاقتصادي عبر جهاز اداري تكنوقراطي، تنحصر مهمته بايجاد آليات غير ما كان عليها الاقتصاد الوطني، للبت في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وصولا الى الرفع من المستوى المعيشي للمواطن. في ذات السياق، يجدر القول بانه كان للعراق عام ١٩٥٨ وبرغم قلة موارده، جهاز يتميز بالمهنية وعلى درجة عالية من التخصص ووضوح الرؤية في وضع الخطط التنموية وتنفيذها. فعلى سبيل المثال كان مجلس الاعمار،على الصعيد السياسي، مستقلا في تطبيق البرامج التنموية، في اعوام ١٩٥٦-١٩٥٨ قدم للعراق الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية والاسكانية الواعدة التي لم تنفذ بسبب عبثية السياسة الاقتصادية للحكومات اللاحقة بعد تموز ٥٨ وتحديدا بعد استلام حزب البعث الحكم، ليسخر باسم الشعب الموارد والقدرات الاقتصادية لجهة المصلحة السلطوية -الفئوية، والعمل قدما على عسكرة الحياة العامة بدلا من الاستمرار في اعمار العراق بشكل تنسيقي- تناغمي للقطاعات الاقتصادية خدمة للمصلحة العامة.ان من المعروف ايضا ان تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة لعراق اليوم لا يمكن ان يتم عبر موديل اقتصادي هجين يجمع بين راسمالية الدولة المطلقة والقطاع الخاص. فالادارة الاقتصادية في ظل راسمالية الدولة، وكما ثبت في الواقع، تتيح تدريجيا الفرصة لإقامة النظام الشمولي، وان السمات العامة لمثل هذا النظام لا يمكن ان تتيح للحريات تلك المساحة للتعبير او المشاركة في صنع القرار. كما ان الدولة ليست بحاجة الى تبني انشطة اقتصادية شاملة لتتنافس مع القطاع الخاص، بل على الدولة القيام بدور " المنظم " للعمليات والانشطة الاقتصادية - التجارية عبر تبنيها سياسة فاعلة تحقيقا لمعدلات نمو مخطط لها في اطار الاقتصاد الكلي، وتحقيق التوازنات بين العرض والطلب والتشغيل والاستثمار، مع الأخذ بنظر الاعتبار استقلالية البنك المركزي في تحديد السياسة النقدية (التحكم بسعر الصرف للدينار ومراقبة تحرك سعر الفائدة، وهو ما يقوم به البنك المركزي حاليا).

الى ذلك، على الدولة ان تعلم بأن حرية القطاع الخاص للمشاركة في البناء الاقتصادي - الاجتماعي المقيدة بضوابط وتوجهات وتدخل تعددية الجهات الرسمية، وتفشي البيروقراطية والمحسوبية، لا يمكن ان تحقق الدينامية الاقتصادية المنشودة، وهذا ما يؤدي بالتالي الى انحسار الاستثمارات والادخار. كما ان المزاوجة غير العقلانية بين التنظيرات المتناقضة من حيث المضمون والاسلوب والنتائج، كما يذهب اليه بعض الاقتصاديين العراقيين لا يمكن ان يخدم الاقتصاد الوطني العراقي، الذي يتميز عن باقي الاقتصادات الاقليمية او من بعض اقتصادات اخرى، وما تجربة اكثر من عشر سنوات من التحولات الاقتصادية المرة لبلدان ما بعد الاشتراكية، وكذلك عمليات الخصخصة الجارية في بلدان مثيلة أخرى كمصر والمغرب والاردن خير دليل على هذا اللبس والتخبط في تقديم مثل هذا الطرح.ومن المسلم به ايضا، ان الرأسمالية كنموذج اقتصادي ليس بالكمال المرجو، لكن الموضوعية تحتم الاعتراف بانها قادرة على مواجهة تناقضاتها، حيث جعلت من الضمانات الاجتماعية والرعاية الصحية البديل عن البطالة لحين استكمال دوراتها الاقتصادية (ازدهار - ركود - ثم الانتعاش ثانية). واذا كانت البطالة سمة ملازمة لهذا النموذج، فهو، من جانب آخر، قادر على تقديم حوافز للارتفاع بمستوى الانتاجية.والضرورة تقتضي القول، ان التنمية الاقتصادية الفعلية ترتبط بشرعية الحكم بشكل مباشر وبحجم الديمقراطية التي تتمتع بها قوى الشعب بغض النظر عن المنسوبية الفكرية او الاثنية او المذهبية.لقد بات من المؤكد ان القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية والتطور الاقتصادي، والقدرة على خلق الحوافز لتفعيل الانشطة الانتاجية الدينامية، وتلبية مستلزمات التوسع في مجالات التوزيع والاستهلاك والانتاج والتكنولوجيا. فعليه يجب ان تطبق الدولة سياسة اقتصادية هادئة معتمدة على قدرتها في استيعاب نظام اقتصاد السوق،

وكيفية التواؤم والتكيف مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الحالي للمواطن والمجتمع على حد سواء، والبدء لعملية الخصخصة " الايجابية" بشكل مدروس دراسة متكاملة مترابطة داخل انشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني كحزمة واحدة.

ان التخطيط لوضع سياسة اقتصادية شاملة يتطلب عدم القفز على المراحل. فالتحولات الاقتصادية (الاصلاح الاقتصادي) والانتقال الى مبدأ اقتصاد السوق يحتم احترام استحقاقات الفترة الانتقالية، وهذا لا يتم الا عبر حزمة استراتيجيات اقتصادية شاملة تنفذ على فترات زمنية معقولة كـ:

- المرحلة الزمنية الأولى لمدة ثلاث سنوات تتحقق فيها معدلات نمو اقتصادي لاتقل عن ١٢٪ ويتم عبرهذه الفترة تأهيل مشاريع الدولة المتوقفة او الفاشلة، تمهيدا لخصخصة بعضها ومن ثم غيرها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة واستحقاقات التنمية المستدامة
- المرحلة الزمنية الثانية وعلى المدى المتوسط، تتحق فيها معدلات نمو اقتصادية لا تقل عن ٨٪. وفي هذه المرحلة يتم ايضا تقليص دور الدولة في الانشطة الاقتصادية مقابل تصاعد دور القطاع الخاص
- المرحلة الزمنية بعيدة المدى بحيث تتحقق معدلات نمو اقتصادية لا تقل عن ٦٪ . وهنا يقتصر دور الدولة على تنمية وتطوير المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي والامني والدفاعي

- وللوصول الى واقع اقتصادي قادر على سد الحاجة المنفعية للمواطن بعد رفع قدرته الشرائية، وجب التعاون بشكل اوسع مع منظمات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة والمساهمة باتخاذ القرارات السياسية منها والاقتصادية.

ان احترام استحقاقات الفترة الانتقالية، والخروج من دائرة، ما يسمى، بهيمنة الدولة الى اعادة هيكلة الاقتصاد لجهة اقتصاد السوق، سوف يفتح المجال لخلق آليات من شأنها القضاء على قنوات الاثراء غير المشروع، وحسر دائرة الفساد المالي والاداري، وتحول دون القيام بالجرائم الاقتصادية كما حصل في اكثر من دولة ما بعد الاشتراكية.

الى ذلك، نجد ان على السياسة الاقتصادية الهادفة الى تحقيق الاصلاح الاقتصادي ان تهدف الى حماية المال العام من الاهدار باستمرار تراكم الخسائر لمؤسسات ومشاريع تابعة لملكية الدولة الخاسرة، والرفع من الكفاءة الاقتصادية، وتوسيع دائرة الملكية الخاصة بهدف زيادة الانتاج وزيادة القدرة التصديرية. كما ان الاستثمارات الاجنبية تبدو قادرة على لعب دور ايجابي في عملية التصحيح الاقتصادي خاصة اذا كانت موجهة لخدمة التكنولوجيا الحديثة الاستخراجية، التي من شأنها المساهمة في زيادة اجمالي الناتج الوطني، والقادرة على امتصاص اليد العاملة وتأهيلها فنيا. لذا نرى أن نجاح عملية الاصلاح الاقتصادي وتبني سياسة اقتصادية فاعلة تخدم المواطن، وتدعم توجهات السلطة السياسية وصولا الى العدالة الاجتماعية، يتطلب تشكيل هيئة مركزية عليا من التكنوقراط واصحاب الخبرة الادارية والفنية، بعيدا عن المحاصصة السياسية، وبعيدا عن المحسوبية والمنسوبية والحزبية، وبعكسه سيبقى الاقتصاد الوطني اسيرا للأدلجة، هجينا لا يقوي على شئ.

آراء حول مسودة قانون النفط والغاز

بابل/ مكتب المدى

ضمن تجاذبات مشروع قانون النفط والغاز التقت (المدى) عدداً من الناشطين في مجال المنظمات غير الحكومية واستطلعت آراءهم وقراءتهم للمشروع وكان الشاعر جعفر هجول رئيس منتدى الشعر أول المتحدثين فقال : - إن الشعب العراقي بجميع طوائفه ومكوناته يتطلع إلى قوانين متوازنة ومنصفة لتنظيم وإدارة الثروة النفطية الهائلة والغاز.

أما القانون المقترح عرضه على مجلس النواب للمصادقة عليه الآن فقد احتوى على العديد من الفقرات الغامضة والتناقضات والمغالطات التي تحتاج إلى التوضيح والتعديل، خصوصا التوقيت الزمني والذي جاء في هذه الأيام قبل تعديل الدستور وقبل تحقيق الاستقرار الأمني وقبل اكتمال المصالحة الوطنية. إن هدف القانون الأول هو تحقيق " عقود المشاركة " وهي أسوأ أنواع العقود خصوصا إنها ستؤدي إلى نتائج خطرة أولها تأجيج الصراعات الداخلية التي ستكرس التوجه نحو تقسيم البلاد ثانيها ضياع الثروة النفطية وحرمان الأجيال القادمة وثالثها الانتقاص من السيادة الوطنية من خلال دخول ممثلي الشركات النفطية الكبرى في المجلس الاتحادي للنفط والغاز.

لذلك لايمكن اللجوء إلى " عقود المشاركة " كحل للنهوض بإنتاج وتطوير الثروة النفطية والذي سيرهن الاحتياطي العراقي النفطي الهائل المقدر بعشرات المليارات من البراميل النفطية وحرمان أجيال المستقبل منها. ان العراق بثرائه البشري والمالي وتمتع كوادره النفطية بالخبرة والتجربة والكفاءة وبالتعاون مع الخبرات العالمية قادر ومن خلال عقود متنوعة غير " عقود المشاركة " للنهوض بإنتاج وإدارة وتسويق وتوظيف ثرواته لبناء هذا البلد والذي تعرض وبسبب هذه الثروة الى الحروب والخراب والحصار على مر العقود السابقة وآخرها مايمر فيه من فوضى أمنية فريدة وإبادة مقصودة لجميع العراقيين لذلك فان الحل الحقيقي هو في تأجيل النظر في هذا القانون الآن وتقديم قانون بديل يتمتع بالوضوح والاتزان القانوني والدستوري بما يضمن مصالح الوطن والمواطن الحالية والمستقبلية

وقال السيد مردان سعود مشهد: يتضمن القانون العديد من الثغرات التي تحتاج الى مزيد من الدراسة المتأنية من لدن مختصين متمكنين ومخلصين والحاجة ماسة الى التريث لإعطاء الوقت المناسب من اجل إعطاء الدراسة المستفيضة. يجب ان نستعرض وجهات نظر جميع الأطياف ذات العلاقة بحقوق الوطن والمواطن وان تعلن على الملأ العناصر والشخصيات المكلفة بإعداد مسودة القانون لإزالة منافذ اللغط بان القانون مصاغ من قوى خارجية وفي مقدمتها الكارتل النفطي العالمي.

إما السيد شلال مزهر الحميري فقد قال:

لابد من تأجيل إصدار هذا القانون لحين إكمال التعديلات المقترحة بشأن الدستور سيما الفقرات التي تخص الثروة النفطية كذلك عرض مشروع القانون موضوع البحث على الخبراء والمختصين في النفط والاقتصاد لبيان الرأي من الناحية الفنية والمهنية وضرورة عقد ندوات متخصصة للمناقشة وإشراك النخب والشرائح المثقفة في انضاج مشروع القانون. ولابد من التذكير بأن المشروع لم يتطرق الى الثروات الطبيعية الأخرى.

المحامي جاسم الصكر تناول الموضوع من جهة نظر حزب (التجمع العراقي للتحرر والبناء)

كان التجمع العراقي للتحرر والبناء السباق قبل غيره من القوى السياسية في البلاد بالتحذير من مخاطر شركات النفط الأجنبية وقد أصدرنا تحذيراً عند الحملة التي سبقت انتخابات مجلس النواب الأخير واشرنا الى تحذير أبناء شعبنا من مخاطر تمرير عناصر اما من العاملين في ركاب المحتل او من الذين لايعرفون شيئا عن ذلك ثم نشرنا بيانا تفصيليا نشر في جريدة (المدى) الغراء في حينه يتعلق بالتحذير مما يدور وراء الكواليس يشأن النفط العراقي والان اصدرنا بيانا جماهيريا واعتقد ما احتواه البيان يكفي لتبيان وجهة نظرنا في هذا الموضوع.

التجارة تحدد أسعار مفردات البطاقة التموينية وتهدد بإجراءات بحق المتلاعبين

بغداد /كريم السوداني

أصدرت وزارة التجارة جدولاً يمثل مفردات البطاقة التموينية لشهر نيسان في بغداد والمحافظات ووفق الأسعار الرسمية.

وجاء في البيان الذي اصدرة المكتب الإعلامي وحصلت (المدى) على نسخة منه أن الجدول يمثل المواد التي سيتم توزيعها على المواطنين في جميع مناطق البلاد إضافة إلى الأسعار التي يطالب بها المواطن من وكيل المواد الغذائية في الرقعة الجغرافية لسكنه.

وأشار البيان ان الوزارة سوف تقوم بنشر هذا الجدول في وسائل الإعلام المختلفة بغية معرفة المواطن بهذه المواد والأسعار ويبلغ الوكلاء بإعلام المواطن من خلال لافتة أو إعلان يعلق لهذا الغرض في واجهة محل كل وكيل مشيرا إلى إن الوزارة تتخذ إجراءات مشددة بحق المتلاعبين في أسعار المواد الغذائية التي توزعها الوزارة عبر منافذها التسويقية كونها مدعومة من الحكومة كذلك ستقوم أجهزة الوزارة الرقابية والتدقيقية بمتابعة عمل الوكلاء بغية معرفة المتلاعبين منهم ومحاسبتهم.

يذكر إن وزارة التجارة حددت مبلغ (٢٥٠ دينارا) لكل مواطن قيمة مفردات البطاقة التموينية للطحين والرز والسكر والشاي والدهن والزيت وصابون التواليت ومسحوق الغسيل والبقوليات وحليب الكبار.

أما حصة الأطفال فحددته الوزارة بمبلغ(٢٥٠ دينارا) ايضاً ويشمل حليب زنة (٤٥٠ غم) وبعدد أربع علب وصابون تواليت زنة (١٢٥ غم) بعدد ٢ قالب ومسحوق الغسيل بزنة (٢٥٠غم).

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي التاسع والتسعين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد الموافق٢٠٠٧/٤/٨ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٤
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٧٢
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٤٩,٨٢٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٤٩,٨٢٥,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢٧١) دينار/ حوالات .
ب- سعر البيع النقدي (١٢٨٣) دينار/ دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٣,٩١٥,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٣٥,٩١٠,٠٠٠) دولار.